

الفصل الثاني

التطورات السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان وإمارة شرق الأردن

(١٩٢٠ - ١٩٤٦)

ثانياً : لبنان :

١. الانتداب الفرنسي وإعلان دولة لبنان الكبير :

أقر مجلس الخلفاء الأعلى الذي عقد اجتماعه في سان ريمو في ٢٨ نيسان ١٩٢٠ الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، وعينت الإدارة الفرنسية الجنرال غورو لتتولى الأوضاع السياسية والإدارية في المنطقة ، ففيما يتعلق بلبنان ، فقد أصدر المرسوم ذو العدد (٢٢) في ٧ آب ١٩٢٠ ، المتضمن فصل مناطق بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا عن سوريا وإحداها بجبل لبنان ، وأطلق عليها تسمية دولة لبنان الكبير (٢١) .

رُشح الجنرال غورو الكابتن (ترابو) للإشراف على الإدارة في لبنان ، وتولى المهمة من ١٠ أيلول ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٢٣ (٢٠) ، وحرصت الإدارة الفرنسية على استقطاب العناصر اللبنانية المالية إليهم والمتعلقة حولهم في إشغال بعض الوظائف الحكومية ، كما عيّنت إلى جانب الحاكم السياسي مجلساً إدارياً مكوناً من (١٦) عضواً ، ثم حل محله مجلس تمثيلي منتخب ، ويظهر أن هذه الإجراءات كانت لأهداف وأغراض استشارية ، إلا أن الأمر الأساسي هو بيد المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان (٢١) .

واجهت الإدارة الفرنسية في لبنان ردّة فعل غاضبة من الشعب اللبناني ، فحصلت انتفاضات عديدة في المدن اللبنانية ، وفي مقدمتها انتفاضة جبل عامل التي اندلعت فور إعلان الانتداب عام ١٩٢٠ ، كما تأثرت مناطق لبنان الأخرى في مسار الانتفاضات المجاورة في سوريا ، ولا سيما ما حصل في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ، إلا أن الفرنسيين تواصلوا في ترسيخ إجراءاتهم في تطبيق نظام الانتداب في لبنان .

تعاقد على منصب حاكم لبنان السياسي والإداري عدد من الحكّام الفرنسيين ومنهم المير (بريفيا أبوار) من عام (١٩٢٣ - ١٩٢٤) (٢٢) ، وفي هذه المدة أُستبدل غورو بالمندوب السامي الفرنسي الجديد (مكسيم ويغاند) ، الذي طرح اسم الجنرال (فاند فيزغ) لتولي مهمة الحاكم السياسي ، فقد استمر من عام (١٩٢٤ - ١٩٢٥) ، ثم استبدلت الحكومة الفرنسية ويغاند وعيّنت بدلاً عنه (موريس ساراي) ، الذي أصدر أمراً بتعيين (ليون دي كايلا) حاكماً على دولة لبنان الكبير (٢٣) ، وكان هذا هو آخر الحكّام المباشرين الفرنسيين الذين أوكلت لهم مهمة الإدارة ما بعد الانتداب الفرنسي حتى انتخاب أول رئيس للجمهورية (٢٤) .

مح. استاذ علي اداري

(٥٣) ١٩٠١ آذار ١٩٠١
٢٨

ب. الدستور اللبناني وإعلان الجمهورية :

في أعقاب أحداث الثورة السورية الكبرى ، قرر المندوب السامي الفرنسي جوفيفيل ضرورة تشكيل الجمعية التأسيسية في لبنان ، والشروع بانتخابات مجلس نيابي تمثيلي في ٢٢ أيار ١٩٢٦ ، وقد أقر هذا المجلس مشروع لائحة الدستور ، وبموجبه تم تحويل تنمية جبل لبنان الكبير إلى اسم الجمهورية اللبنانية ، ثم تشكل بعد ذلك البرلمان اللبناني المؤلف من مجلس النواب والشيوخ ، فكان أعضاء المجلس التمثيلي هم أعضاء مجلس النواب ، أما مجلس الشيوخ فقد عين أعضاءه المندوب السامي ، وفي ٢٦ أيار ١٩٢٦ ، عقدت جلسة مشتركة تم فيها انتخاب شارل الدباس رئيساً للجمهورية ، ثم شكلت حكومة وطنية ضمت الطوائف الدينية والعرقية المختلفة (٣٦) .

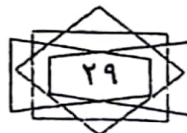
بدأت مرحلة الحكم المشترك الفرنسي - اللبناني ، ولكن في حقيقة الأمر ، أن الدستور اللبناني أرمي كثيراً من صلاحيات دولة الانتداب ، وكذلك المندوب السامي ظل يتمتع بصلاحيات واسعة منها اعتراضه على قرارات البرلمان ، ولا سيما في الشؤون العسكرية والدفاع والعلاقات الخارجية (٣٧) .

اعترض قادة الحركة الوطنية اللبنانية على الدستور ، وأعدته شكلياً لا يلبي طموحات الشعب اللبناني ، ولذلك أحرقت تعديلات عليه في المدة من عام (١٩٢٧ - ١٩٢٩) ، منها توسع صلاحيات رئيس الجمهورية ، وتوحيد المجلسين النواب والشيوخ بمجلس واحد أطلق عليه اسم (المجلس التمثيلي) على أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضائه ، ولرئيس الجمهورية صلاحية تعيين رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) (٣٧) .

عانت لبنان في ظل سيطرة السلطات الفرنسية تراجعاً كبيراً في الجانب الاقتصادي ، ولا سيما في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي تداعت آثارها على الاقتصاد اللبناني ، إذ كانت الإجراءات الفرنسية إجراءات شكلية ، وعملت على ربط عملة البلاد النقدية بالفرنك الفرنسي طيلة المدة (١٩٣١ - ١٩٣٢) ، لذلك شهدت المدن اللبنانية البطالة وتُدرة فرص العمل ، فاندلعت الاضطرابات في كل مكان ، الأمر الذي دعا المندوب السامي إلى إصدار أوامره بشأن إيقاف العمل بالدستور ، وتشكيل حكومة انتقالية (٣٨) ، وبذلك أعاد الوضع اللبناني إلى سياسة الحكم المباشر ، واستمر بسياسته هذه حتى عام ١٩٣٤ (٣٩) .

الجمهورية
تحت
انتداب
مهم

(لبنان سوريا كانت دو



دولة حلب تشيد (الاسكندرونة - الساحل)

غرين الكونت (دي مارنيل) المندوب الماسي الفرنسي على لبنان في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٣ والذي أصدر أمراً بتعيين شارل الدباس رئيساً للجمهورية وهو من المسيحيين الأرثوذكس ، كما خول لنفسه تعيين رئيس الجمهورية سنة بسنة ، إلى حين عودة الحياة النيابية إلى مجراها الطبيعي ، وبذلك عين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٤ ، وجدّد له المنصب ثانية (١٠) .

اعتبر قادة الحركة الوطنية اللبنانية على هذه الأساليب الفرنسية في إدارة بلادهم ، وشعروا أن في ذلك إهانة واستهتاراً بكرامتهم الوطنية ، ولذلك تحرك زعماء الطوائف الدينية ومنهم البطريرك عويضة والشيخ محمد توفيق الخالد مفتي المسلمين في لبنان ، وقدم الأخير مذكرة إلى المندوب الماسي في ٤ آب ١٩٣٦ ، تضمنت ثلاثة مطالب وهي الآتية (١١) :

١ . السيادة القومية .

٢ . الاستقلال الشامل .

٣ . الوحدة السورية عن طريق الاستفتاء .

هذه المطالب ، وتصاعدت الحركة الوطنية في لبنان ، أسهمت في نضوج الوعي المباسي ، ما أدى إلى إلزام الحكومة الفرنسية على تنظيم معاهدة بين الطرفين ، وقد نفذ ذلك بتوصل الجانبين إلى عقد معاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، وقّعها عن الجانب الفرنسي مندوبها الماسي دي مارنيل ، وعن الجانب اللبناني أميل أدّه ، ويظهر أنها كانت مشابهة للمعاهدة السورية - الفرنسية في أغلب مضامينها (١٢) .

تضمنت بنود المعاهدة التي حُدّدت مدّتها الزمنية بـ (٢٥) عاماً ، تعترف بمقتضاها فرنسا باستقلال لبنان ، كما تتعهد بالعمل على ترشيح لبنان دولة مستقلة لتصبح عضواً في عصبة الأمم ، مع الإشارة إلى أن الأمور العسكرية والسياسة الخارجية تكون تحت إشراف المندوب الفرنسي (١٣) ، تضمنت المعاهدة أيضاً بقاء قوات فرنسية في المدن اللبنانية طوال مدة المعاهدة ، والجدير بالإشارة أن المعاهدة قد ولدت ردود فعل مقبولة في الشارع اللبناني ، وكذلك السوري ، وغدّ هذا الاتجاه البداية السلمية لتحقيق الاستقلال (١٤) .

وفي خطوة جديدة ، أدمجت الإدارة الفرنسية في لبنان على إصدار توجيه بإعادة العمل بالدستور المعلق وذلك عام ١٩٣٧ ، وتشكيل مجلس يُنتخب ثلثا أعضائه على الأسس الطائفية ، أما الثلث الآخر فيكون بصيغة الانتخاب عن طريق الترشيح ، وبذلك جرت انتخابات عام ١٩٣٧ ، وشكلت بعد ثلاث حكومات ، انشغلت بقضايا داخلية في مقدمتها تعديل الدستور ، ومستقبل العلاقات الفرنسية - اللبنانية ^(١٠) ، وظل هذا الوضع متارجحاً مع المندوب السامي الفرنسي ، إذ لم يُعدل الدستور ولم يتم المصادقة على المعاهدة ، حتى أعلن قيام الحرب العالمية الثانية .

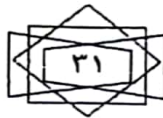
ج. لبنان في سنوات الحرب العالمية الثانية وإعلان الاستقلال السياسي :

بعد إعلان الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩ ، دخلت فرنسا في جبهة دول الحلفاء ، وعدت لبنان بأنها قد تكون ساحة من ساحاتها العسكرية ، وتم تعيين المفوض السامي الفرنسي الحديد غابرييل بيو (Gabriel Bio) في التاسع من أيلول ١٩٣٩ ، وقام بمسلة من الإجراءات بدأت بإعلان الأحكام العرفية ، وتعليق الدستور ، وحل المجلس النيابي ، مع تنفيذ سلطات رئيس الجمهورية ^(١١) ، وبهذه الإجراءات أعيدت البلاد إلى مضامين السياسة الاستعمارية المتابعة القائمة على الإدارة المباشرة ، إذ لم يبق للحكم الوطني سوى رئاسة الجمهورية وهي شكلية جداً ^(١٢) .

وعلى أثر التطورات العسكرية التي شهدتها الساحة الأوربية ، واحتلال قوات الألمان العاصمة الفرنسية باريس ، وتشكيل حكومة الجنرال بيتان ، أو ما تُعرف باسم حكومة (فيشي) ، إلا أن هذه الحكومة لم تصمد كثيراً أمام مقاومة الشعب الفرنسي الذي أعلن حرب التحرير التي قادها الجنرال شارل ديغول ، ثم وقعت الهدنة مع الألمان ، وانعكست على الأوضاع الداخلية في لبنان ^(١٣) .

في ٢٧ حزيران ١٩٤٠ ، عُيّن الجنرال (مكسيم ويغاند) بمنصب المندوب المفوض الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبيّن أن خط سياسة فرنسا تجاه لبنان لا تشهد تغييرات جوهرية بعيدة عن فحوى الانتداب ، وتابع أن حكومة بلاده متواصل مهمتها في الشرق الأوسط ^(١٤) .

خضعت سوريا ولبنان لتوجهات الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية بخصوص تنسيق العمليات العسكرية في المنطقة ، وانسحبت على التوافقات السياسية بينهما ، إذ جرت اجتماعات عديدة بين الجنرال ديغول قائد قوات فرنسا الحرة ، ووزير الدولة لشؤون الممتلكات البريطانية أوليفر ليتلون ، ومع رئيس الوزراء ونستون تشرشل ، أفصحت هذه اللقاءات عن ضمان أفضلية فرنسا في سوريا ولبنان



وبذلك فإن حكومة فرنسا الحرة قدّمت تعميمات للشعب اللبناني بأنها تسعى إلى تحقيق مستقبل أفضل لهما ، وقد جاء ذلك على لسان الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول ١٩٤١ ، وتضمنت الأمور الآتية^(٥٠) :

١. حق لبنان في التمتع بحقوق الدولة ذات السيادة .
٢. حقها في تعيين الممثلين الدبلوماسيين .
٣. تشكيل القوات الوطنية .
٤. تطبيق هذه التوجهات مرتبط بمسار الحرب ونتائجها .
٥. على خلفاء فرنسا تقديم التسهيلات اللازمة للقوات الفرنسية أثناء الحرب في دعم العمليات العسكرية .
٦. يمكن استبدال مسار إدارة الدولة الفرنسية في لبنان بعقد معاهدة تضم شؤون الطرفين وهي تضمن استقلال البلاد .

تصاعدت العمليات العسكرية المشتركة البريطانية - الفرنسية في طرد قوات حكومة فيشي المتواجدة في لبنان وسوريا بعد أن تقدّمت عليها بحورين ؛ الأول من فلسطين ، والثاني من إمارة شرق الأردن ، وأضيف لها محور ثالث من العراق بعد أن استطاع البريطانيون من إخماد انتفاضة نيمان مايس ١٩٤١ في العراق^(٥١) .

نجحت القوات المشتركة البريطانية - الفرنسية من إرغام قوات حكومة فيشي الانسحاب من سوريا ولبنان ، واستقرت الأوضاع العامة فيهما ، وأعلنت بريطانيا من جانبها وعلى لسان الجنرال سبيرز بأنها تعترف بالجمهورية السورية واللبنانية وذلك في شباط ١٩٤٢ ، إلا أن الجانب الفرنسي لم يظهر رغبته الصابقة في ذلك ، وظل يُمارس عمليات الجِداع والمُراوغة ، مُعلّلاً ذلك بسبب ظروف الحرب ومتغيّراتها^(٥٢) .

إلا أن غضب الشارع العربي في سوريا ولبنان ، ألزم الحكومة الفرنسية على أن تعمل في إيجاد سبل للتفاهم في وضع آليات للعمل السياسي ، من أجل تحقيق الاستقرار في لبنان ، فجاء تصريح الجنرال كاترو في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٣ ، الذي أكّد ضرورة إجراء انتخابات حرة في سوريا ولبنان ، وقد أصدر تعليمات جديدة في ٢٥ آذار ١٩٤٣ تضمنت ، إعادة العمل بالمستورين اللبناني والسوري ، وتشكيل حكومات وطنية ، وإجراء انتخابات نيابية ، وهذا ما جرى فعلاً ، وشكّلت تلك المجالس ، وقد تصدر في عضويتها أعضاء من القوى الوطنية^(٥٣) ، التي طالبت بتحقيق الاستقلال .